

## الدورة التأصيلية الرابعة - شرح زاد المستقنع - د.طلال الدوسرى

### ف ٣ | درس ٦

طلال الدوسرى

يعلمون ما لا يعلمون باسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين.  
اما بعد. فهذا هو المجلس السادس من المجالس المعقودة في شرح كتاب زاد المستقنع العلامة الفقيه موسى بن احمد الحجاوي رحمه  
الله تعالى - 00:00:00

وقد انتهينا في المجلس الماظي من اخر كلام المؤلف رحمة الله تعالى في وفاة المريض. ونبدأ اليوم كلام المؤلف رحمة الله تعالى في  
كتاب الوصايا. قال المؤلف رحمة الله كتاب الوصايا. والوصايا جمع وصية - 00:00:37

يقال وصى توصية واوصى ايصانًا والاسم من ذلك الوصية والوصية قال يا جمع الوصية مأخذة من وصيت الشيء اذا وصلته من  
وصيت الشيئين اذا وصلته وذلك لأن الموصي في الحقيقة انما يفعل بالوصية - 00:01:07

ان يصل ما كان له في حياته بما بعد موته. الوصية في حقيقتها كما سيأتي امر بالتبرع او بالتصرف بعد الموت وهذا في الاصل انما  
يثبت للانسان في حياته لكن لما ثبت هذا له بعد موته سميت وصية من باب ان فيها صلة لما كان له - 00:01:37

وفي حياته بما كان بعد موته. والوصية في اللغة بمعنى الامر. ومنه قول الله تبارك وتعالى وصى بها ابراهيم ويعقوب يابني ومنه قول  
الله تبارك وتعالى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يابني ان الله ان الله اصطفى لكم الدين. فلا تموتن الا وانت مسلمون. ومنه ايضا قول الله -  
00:02:07

تبارك وتعالى ذلك وصاكم به. ونحو هذا الماء ونحو ذلك مما جاء في الآيات. اما تعريف الوصية في الاصطلاح فالمراد بها الامر  
بالتصرف بعد الموت او التبرع بالمال بعده الامر بالتصرف بعد الموت او التبرع بالمال بعده. ولهذا يلاحظ بان - 00:02:37

الوصية على نوعين اما ان تكون وصية بالتصرف واما ان تكون وصية بالمال تبرعا به وهذا الامر هما اللذان يتناولهما الفقهاء في  
كتاب الوصايا وقلنا في تعريف الوصية الامر بالتصرف بعد الموت. فقولنا بعد الموت يخرج الامر بالتصرف - 00:03:07

فهو داخل في الوكالة. لو كان امرا بالتصرف في الحياة لكان وكالة. اما الامر بالتصرف بعد الموت فهو اذا تبيّن ذلك فالوصية مشروعة  
وقد دل على مشروعيتها الكتاب والسنة والاجماع - 00:03:37

ما جاء في الكتاب قول الله تبارك وتعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت وان ترك خيرا وصية للوالدين  
والاقربين الاية. ومما جاء في السنة المتفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال - 00:03:57

قال صلي الله عليه وسلم ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به يبيت ليلتين الا وصيته مكتوبة عنده وغير ذلك من الآيات والاحاديث.  
كما قلت ان الوصية على نوعين اما ان - 00:04:17

وصية بالتصرف واما ان تكون وصية بالتبرع بالمال. ولهذا الوصية لها خمسة اركان الركن الاول الموصي والركن الثاني الموصى له اذا  
كانت بالمال وادا كان تصرفها يقال الموصى اليه. والركن الثالث الموصى به. اذا كان - 00:04:37

مala وادا كان تصرفها يقال احيانا الموصى فيه. والركن الرابع والأخير هو الصيغة. وهذه اركان الوصية الاربعة العاقدان والمعقود عليه  
والصيغة. وسيأتي الكلام في الشروط لكل من الموصى والموصى له والموصى به والموصى - 00:05:17

الي الا ان المؤلف رحمة الله تعالى لم ينص على شروط الموصى شروط الموصى له وهذا ساذكر الان شروط الموصى فالوصية تصح

تصح تصح من البالغ الرشيد وتصح ايضا من الصغير - 00:05:47

عاقل وتصح ايضا من السفيه بالمال بناء على انها تبرع بعد الموت فالصغير والسفه بالمال لا يصح تصرفهم في المال في حال الحياة. لكن يصح تصرفهم بالمال بعد الموت لأن منعهم من التصرف بالمال حال الحياة انما هو لحظة انفسهم. ولا يلحقهم ظرر من التصرف بالمال بعد الموت بل هو محظوظ - 00:06:07

لهم الخلاصة انه لا يشترط في الموصي ان يكون آباً بالغاً او آياً رشيداً وانما يشترط ان يكون عاقلاً. فإذا كان عاقلاً ولو كان دون البلوغ فانه يصح فانه تصح وصيته. والشرط الثاني ان يملك الموصي - 00:06:37

التصرف في الامر الذي اوصى فيه. اذا كانت الوصية بشيء غير المال فلا لابد ان يكون الموصي مالكاً لهذا التصرف الذي اوصى فيه. فمثلاً الاخ او اي نعم الاخ لا يملك ان يزوج بنات اخته. فلا - 00:07:07

ان يوصي بالتزويج لغيره بالنسبة لبنات اخته. فمن لا يملك التصرف في شيء لا يملك التوصية به من حيث العصر. اما بقية الشروط فسيأتي في مواضعها. ومن المسائل انه ربما قيل بما تثبت الوصية. الاصل ان الوصية تثبت بالبينة اذا وجدت شهود يشهدون بان فلان قد اوصى - 00:07:37

اه او ثبتت عند المحكمة الشرعية لكن ماذا لو ان الوصية لم تثبت بالبينة وانما وجدت الوصية بخط الموصي دون بينة تشهد بكون الوصية له. فان الوصية حينئذ تثبت باحد امرتين اما بالبينة التي تشهد بان هذا هو خطه - 00:08:07

او باقرار الورثة بها. فإذا اقر الورثة بالوصية او شهدت البينة بان هذا هو خطه فعلاً فانه حينئذ يجب العمل بالوصية المكتوبة. ولما جل اثبات الوصية نقول بان او يستحب الاشهاد عليها حتى تثبت ولا ولا تضيع. ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى يسن لمن ترك خيراً وهو - 00:08:37

المال الكثير ان يوصي بالخمس. الوصية يقول الفقهاء بأنه يجري عليها الاحكام التكليفية الخمسة ف تكون واجبة في حين وتكون مستحبة في حين وتكون مباحة في حين وتكون مكرهة في حين وتكون محرمة في حين. لكن الاصل في الوصية هو - 00:09:07

الاستحسان ولهذا بدأ المؤلف رحمه الله تعالى به فقال يسن لمن ترك خيراً وهو المال الكثير ان يوصي بالخمس يسن لمن ترك خيراً. ما هو الخير؟ المراد به المال الكثير وليس ادنى مال. والمؤذن - 00:09:37

عبر بهذا استثناساً بالالية فان الله تبارك وتعالى فان الله تبارك وتعالى قال كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت وان ترك خيراً الوصية. فان قال قائل وما ظابط المال الكثير؟ قلنا - 00:09:57

لا يوجد ضابط مال كثير وانما مرد ذلك الى العرف. فما يعتبر في العرف انه مال كثير فيستحب لمن كان عنده ان يوصي ولهذا يختلف المال الكثير باختلاف البلدان والازمنة وما شابه ذلك. اذا تقرر بأنه - 00:10:17

احب له ان يوصي حينئذ فما مقدار الوصية المستحبة قال المؤلف رحمه الله ان يوصي بالخمس المذهب على ان الوصية الافضل ان تكون فان قال قائل ولماذا فضلوا الخمس؟ فالجواب ان هذا جاء عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كابي بكر - 00:10:37

وعلي رضي الله عنهم وغيرهم وابو بكر رضي الله عنه اخذ بالخمس وقال ارضي بما رضي الله به لنفسه قال ارضي بما رضي الله تعالى به لنفسه لان الله تبارك وتعالى قال واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله خمسه ولرسول - 00:11:07

وذى القرىء الى اخر الآية. فالله تبارك وتعالى جعل لنفسه من الغنيمة الخمس قال ارضي لنفسي ما رضي الله تعالى لنفسه. اذا هذه الحالة الاولى حالة استحسان الوصية. الحالة الثانية حالة وجوب الوصية - 00:11:37

وهذا لم ينص عليها المؤلف. فالوصية لا تجب الا اذا كان على الانسان حق لم يثبت اما دين ليس عليه بينة او وديعة او عارية او دين الله تبارك وتعالى - 00:12:07

قال كزكاة او حج او نذر واجب فان هذا يجب عليه ان يوصي حتى لا يضيع هذا الحق الواجب اذا لم يثبت ولعل حديث ابن عمر رضي الله عنه المتفق عليه - 00:12:27

الذي ذكرته قبل قليل محمول عليه. ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به ببيت ليلتين الا وصيته مكتوبة عند رأسه لماذا قلنا بالوجوب

حينئذ؟ لانه لو لم يفعل لال ذلك الى تضييع الحقوق التي وجبت عليه - [00:12:47](#)  
القاعدة الفقهية المتقابلة ان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب. الحالة الثانية من حالات الاحكام التكليفية الوصبة هو حالة التحرير.  
قال المؤلف رحمة الله ولا تجوز باكثر من الثالث للاجنبى ولا لوارث به - [00:13:07](#)

شيء الا بجازة الورثة لهما بعد الموت فتصح تنفيذا. لا تجوز الوصية في حالتين الحالة الاولى اذا كانت باكثر من الثالث الاجنبى. وهذا ليس على سبيل وانما اذا كان الانسان له وارث له وارت فاذا كان له وارث فانه - [00:13:27](#)

ولا يجوز له ان يوصي لاجنبى غير وارث باكثر من الثالث. والدليل على ذلك ما في متفق عليه من حديث سعد ابن وقاص رضي الله عنه انه سأله النبي صلى الله عليه وسلم في مكة لما اصابه المرض قال يا رسول الله اوصي بكل مال؟ قال لا. قال فالشطر - [00:13:57](#)

قال لا. قال في الثالث؟ قال الثالث والثالث كثير. فدل ذلك على ان الاصل انه لا تجوز الوصية لمن له وارث باكثر من الثالث. وكذلك لا تجوز الوصية لوارث بشيء ولو كان اقل من الثالث - [00:14:17](#)

لماذا؟ لقول النبي صلى الله عليه وسلم كما في حديث ابي امامه في السنن لا وصية لوارث هذا قد دل عليه القرآن ايضا وذلك ان الموصي للوارث في حقيقته انه متعقب لله تبارك - [00:14:37](#)

قال تعالى في قسمة المواريث كأنه يقول الوارث الام او البنت او كذا يستحق اكثر مما جعل الله دعا له من الارث. ولهذا النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله اعطى كل شيء كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث - [00:14:57](#)

كانه يشير الى مأخذ الممنع من الوصية لوارث. وهي ان الله تبارك وتعالى قد اعطى كل ذي حق حقه. فلا يصح ان يتعقب حكم الله تبارك وتعالى لكن الوصية في هاتين الحالتين للاجنب باكثر من الثالث - [00:15:17](#)

او لوارث تصح اذا اجازها الورثة. لماذا لان الممنع في هاتين الحالتين انما هو لحق الورثة اذا اجاز الورثة ذلك فان الوصية تصح. وما هو وما هو الوقت المعتبر في اجازة الورثة؟ هو بعد الموت. اما اذا اجازوا في حياته - [00:15:37](#)

في حياة الموصي فان هذه الاجازة لا عبرة بها وانما الاجازة المعتبرة هي الاجازة بعد الموت بناء على ان حق انما يثبت لهم بعد الموت. فكان المعتبر في قبول اجادتهم من عدمها بعد الموت - [00:16:17](#)

قول المؤلف لا لا تجوز الوصية لوارث يستثنى من ذلك على المذهب لو اوصى لوارث او لكل وارث شيء معين على قدر ارثه. اوصى لكل وارث بشيء معين على قدر ارثه فالذهب ان هذه الوصية صحيحة قالوا لان حق الوارث هو - [00:16:37](#)

في القدر لا في العين. فاما اوصى لكل منهم بشيء معين بقدر ارثه فان هذا جائز على المذهب كذلك يجيرون على المذهب ان يوصي بثلثه وقفوا على بعض الورثة وقف وليس وصية منجزة. فاما اوصى بالثلث وقفا على بعض الورثة فانهم يجيرون على المذهب ان يوصي ذلك على المذهب وان كان ظاهر عبارة صاحب الزاد الحجاوى رحمة الله ان ذلك لا يجوز عنده قال فتصح تنفيذا. ما معنى تنفيذا؟

تنفيذا اي امضاء وصية المورث اي امضاء لوصية المورث لا نجعلها هبة مبتدأة من قبلهم - [00:17:37](#)

يشترط لها شروط الهدبة واضح؟ وانما تكون امضاء لوصية المورث فلا يعتبر لها شروط الهدبة فتصح ولو كان الموصى به مجها مثلا بناء على انه امضاء وليس هبة. كذلك لا - [00:18:07](#)

صح الوصية في امر ثالث لم يذكره المؤلف بناء على انه لا ينضبط وهو اذا كان مقصود الوصية الاضرار بالورثة لكن ان هذا علمه عند الله. فاما كان مقصود الموصى من وصيته الاضرار بورثته فان هذه الوصية لا تجوز - [00:18:27](#)

ان الله تبارك وتعالى قال من بعد وصية يوصى بها او دين غير مضار. فدل على انه اذا اوصى بقصد الاضرار فان هذه الوصية لا تجوز. ثم قال المؤلف رحمة الله تعالى وتكره وصية فقير وارثه يحتاج - [00:18:47](#)

هذه الحالة الثالثة من الحالات الحالة الرابعة الحالة الرابعة اليك نعم. الحالة الرابعة وهي حالة الكراهة. قال وتكره وصية فقير وارثه يحتاج. فاما كان الانسان فقيرا فان قال قال ومن وما المراد بالفقير؟ المراد بالفقير هو الفقير عرفه. الفقير عرفه - [00:19:07](#)  
وارثه يحتاج. ووارثه يحتاج. فهذا يكره في حقه وصية لماذا؟ لان حق من ينفعهم هو هم ورثته. وقد قال

النبي صلى الله عليه وسلم أن فانتذر ورثتك أغنياء خير لك من إن تذرهم عالة يتکففون الناس - 00:19:37  
الحالة الخامسة من حالات الوصية الحكم التکليفي قال وتجوز بالكل لمن لا وارث له فإذا كان الإنسان لا وارث له فإنه حينئذ يجوز له ان يوصي بكل ما له. لماذا - 00:20:07

لأننا إنما معناه من الوصية بأكثر من الثالث لحفظ حق الورثة فلما لم يكن له وارث أجزنا له الوصية بكل ماله. فلو كان الإنسان مثلاً أسلم حدثاً ولا يوجد له وارث مسلم فاوصى بجميع - 00:20:27

لما له لصديقه مثلاً فان هذه الوصية وصية صحيحة. قال المؤلف رحمه الله تعالى وقد جاء الجواز عن ابن مسعود رضي الله عنه جواز الوصية لمن لا ورث له بكل ماله. قال رحمه الله فان لم يفي السر - 00:20:47

بالوصايا فالنقص بالقسط. يعني لو ان الانسان اوصى لاكثر من شخص لم يسع الثالث لجميع الوصايا. فهل نقول نبدأ بالمتقدم فالمتأخر الجواب لا لأن الان ذكرنا في الدرس الماضي ان هذا من الفروق بين الوصية والعلمية. فهم انما ثبت - 00:21:07

فلهم الحق بعد الموت فكانوا في ذلك متساوون. ولهذا يذكر النقص عليهم بالقسط كما هو الحال في مسائل العون في الفرائض وبالمثال يتضح المقال لو ان شخصاً اوصى اوصى لثلاثة لكل شخص خمسين الف ريال - 00:21:37

المجموع مئة وخمسون الف ريال. لو كان ماله اه نعم لو كان ماله ثلاثة اه او نقول اوصل اثنين احدهما اوصى له بمئة الف والآخر اوصى له بخمسين الف. والآخر اوصى - 00:21:57

قاله بخمسين الف وكان الثالث خمسة وسبعين الف. فان النقص يدخل عليهم كلهم بالقسط. فالذي اوصى له بخمسين الف فالذى اوصى له بمئة الف يأخذ خمسين الف. والذى اوصله بخمسين الف يأخذ خمسة وعشرين الف. فيدخل - 00:22:27

النقص عليهم بالقسط. طيب. وإذا اردت القاعدة في هذا فالقاعدة سهلة وهي انك تقسم الثالث على مجموع الوصايا ثم تضرب الناتج في وصية كل وارث فالثالث خمسة وسبعين الف تقسمه على مئة وخمسين الف. مجموع الوصايا ثم تضربه - 00:22:57

بمائة الف فيكون خمسين الف الناتج. وتضربه بخمسين الف فيكون الناتج خمس وعشرين الف هذه هي القاعدة الرياضية لمن اراد معرفة ذلك. قال المؤلف رحمه الله تعالى ان اوصى لوارث فصار عند الموت غير وارث صحت والعكس بالعكس - 00:23:37  
المعتبر في كون الانسان وارثاً او ليس وارثاً في الوصية ليس حال الايصال وانما حال الموت لماذا؟ لأن حال الموت هو الحال الذي ينتقل به المال من الانسان الى الموصلة او الوارث. ولهذا لو انه اوصى لوارث فصار عند الموت غير وارث صحته. لو اوصى - 00:24:07

لأخيه وكان اخوه عند الوصية وارثاً. ثم قبل موته ولد له ابن ذكر فالابن الذكر الاخ فلا يرث الاخ مع وجود الابن. فصار الاخ عند الموت غير وارث تصح الوصية. والعكس بالعكس لو انه اوصى - 00:24:37

اه لغير وارث فصار عند الموت وارثاً فان الوصية له لا تصح الا اذا جازها الورثة فلو اوصى لأخيه وله ابن ذكر ثم مات ابنه الذكر قبله فاصبح اخوه وارثاً له فان الوصية لآخر لا - 00:24:57

صحوا الا باجازة بقية الورثة. قال المؤلف رحمه الله تعالى ويعتبر قبول الموصى له بعد الموت وان طال لا قبله يعتبر لملك الموصى له قبول قبل القبول بعد الموت. الموصى له لا يخلو من حالتين. اما ان يكون موصى له معين او جهاد - 00:25:17  
كان يقول اوصيت لزيد من الناس اوصيت لابناء فلان هذه الدار هذا موصله معين او يكون جهة كان يقوى اوصيت للفقراء اوصيت لحفظة القرآن اوصيت لزيد من الناس اوصيت لابناء فلان هذه الدار اذا كانت الوصية لجهة فانها تلزم - 00:25:47

مجرد الموت. وينتقل الملك وينتقل الملك حينئذ مباشرة بعد الموت الحالة الثانية ان يكون الموصى له معين كان يكون زيد من الناس. لا ينتقل الملحق ولا تلزم الوصية الا بقبول الموصى له المعين - 00:26:17  
لأنها نوع تبرع لابد له من القبول. وإذا تقرر انه لابد من القبول فما هو الوقت المعتبر في القبر الوقت المعتبر في القبول هو بعد الموت. فلو ان الموصى له قبل الوصية في حال حياة الموصي - 00:26:47

فهذا القبول لا عبرة به. بناء على ان الموصي يملك تغيير الوصية. وانما يثبت حق الموصى له بالموت فيما ان الحق انما يثبت له بعد الموت فان العبرة بقبوره انما تكون بعد الموت. وهل يشترط ان - [00:27:07](#)

يكون القبول على الفور؟ الجواب لا. قال المؤلف بعد الموت وان طال. فيصح ان يكون القبول على التراخي. فلو انه قيل له وبان فلان اووصى لك بمئة الف ريال فسكت. قيل له ان فلان قد مات. وقد اوصى لك بمئة الف ريال. او - [00:27:27](#)

فلك بهذه الدار فسكت لم يصرح بالقبول. ثم قبل بعد أسبوع او بعد شهر ان هذا القبول صحيح. لانه لا يلزم يعني يصح القبول مع التراخي قال قال المؤلف رحمة الله لا قبله وهذا ذكرناه قبل قليل. ثم قال ويثبت الملك به عقب الموت - [00:27:47](#)

متى يثبت الملك الموصى له على الشيء الموصى وهذه المسألة ايتها الاخوة الكرام انما يظهر اثرها اذا كان الموصى به معينا فمتي يعتبر الانسان الموصى له مالكا لهذا الشيء المعين الموصى به؟ لو قال الانسان اوصيت بهذه الناقة لزيد - [00:28:17](#)

وعين الناقة فلا يثبت ملك زيد على الناقاة الا اذا قبلت لها بعد الموت. واضح؟ قال المؤلف ويثبت الملك به عقب الموت صاحب الزاد هذه العبارة منه الحجاوي رحمة الله عبرته تلك تحتمل انه يريد - [00:28:47](#)

ان الملك يثبت عقب الموت مباشرة باثر رجعي اذا قبل. فلو انه قبل يوم الخميس الموصى مات يوم السبت فانه يثبت الملك له باثر رجعي يوم السبت. هذا ظاهر عبارات - [00:29:17](#)

انه ما قال يثبت الملك به مباشرة وانما قال يثبت الملك به عقب الموت. هذا ظاهر عبارة الحجاوي لكن المذهب عند الحنابلة كما في الاقناع والمنتهى ان الملك انما يثبت من حين القبول حتى وان تأخر القبول - [00:29:37](#)

بعد الموت كسائر العقود. واضح؟ ما اثر هذه المسألة؟ لو ان قال اوصيت بهذه الناقة لزيد. ولم يقبل زيد الوصية اما لعدم علمه او لامر اخر الا بعد موت الموصى شهر ثمان هذه الناقه وضع - [00:29:57](#)

الحمل قبل قبول الموصى له. فهذا الحمل هو نماء منفصل. هل يكون للموصى له او يكون للورثة يكون للورثة. بناء على ان ملك الموصى له لم يثبت الا بعد شهر وهذا نماء حصل في غير ملكه. لان ملكه لهذه الناقه انما ثبت حين القبول بعد شهر وهي قد - [00:30:27](#)

وضعت هذا الحمل قبل قبوله قبل ملكه لهذه الناقه. ثم قال المؤلف رحمة الله تعالى ومن قبلها ثم ردتها لم يصح الرد لو ان الانسان قبل الوصية ثم ردتها حتى ولو قبل قبضها - [00:30:57](#)

قيل له ان فلان اوصى لك بمئة الف ريال قال قبلت حتى ولو لم يقبضها. ثم ردتها فان الرد لا يصح هذا لا يصح الرد لان ملكه على الموصى به قد استقر بالقبول. قد استقر - [00:31:17](#)

بالقبول فحين اذ ليس له ان يريد الا اذا رضي الورثة. واذا رضي الورثة حينئذ فان هذا الرد في حقيقته انما هو هبة مبتدأة منه لهم يشترط فيها ما يشترط في الهبة - [00:31:37](#)

قال المؤلف رحمة الله ويجوز الرجوع في الوصية. يجوز ان يرجع في وصيته لما سبق من ان الوصية لا تلزم الا بموت. فلو انه اوصى وصية حتى ولو اثبتها عند المحكمة فان له ان يرجع في وصيته ما دام لم يمت - [00:31:57](#)

حتى ولو اثبته وشهاد عليها. والرجوع في الوصية على نوعين. اما ان يكون صريحاً كأن يكتب وصية مثلاً ثم بعدها باعوام يكتب وصية اخرى ويقول هذه الوصية ناسخة لكل التي كتبتها من قبل. او يقول كنت اوصيت بهذه الشيء لزيد والآن اوصي به لعمر وليس لزيد. وهذا رجوع صريح - [00:32:17](#)

في الوصيةليس كذلك؟ واحياناً يكون الرجوع ليس صريحاً. وان الرجوع بما باامر ليس صريحاً وانما يفهم منه الرجوع. مثل ان يتصرف الانسان في العين الموصى بها. تصرفها يخرجها من ملكه. لو قال - [00:32:47](#)

اووصيت بهذه الدار لزيد. ثم باع هذه الدار او وهبها لشخص فان هذا في الحقيقة يعتبر رجوعاً في الوصية ولا يحق للموصى له ان يطالب الورثة بمثل ما اوصي له به - [00:33:17](#)

قال المؤلف رحمة الله وان قال ان قدم زيد فله ما وصيت به لعمل فقدم في حياتي فله وبعدها لعمر. لو قال الموصى ان قدم زيد فله

ما وصيت به لعمر. فقدم زيد في حياة في حياة - 00:33:37

فحينئذ تكون الوصية له لزيد لانه قد قدم اليه كذلك؟ لكن لو ان زيدا لم يقدم الا بعد وفاة الموصي فان الوصية تكون لعمرو لماذا؟  
لانه لما مات الموصي استقر ملك عمرو على - 00:33:57

الوصية واوصى بها لعمر ما لم يقدم زيد وقد توفي قبل قدم زيد فانتقل ملك العين موصى بها الى عمرو قال المؤلف رحمة الله تعالى ويخرج الواجب كله من دين وحج وغيره من كل ما له بعد موته وان لم يوصي - 00:34:27

وان لم يوصي به اذا كان الانسان عليه واجب حق الله تبارك وتعالى اه حج واجب او كفارة او نذر او لحق ادمي فان هذا الواجب من الديون يخرج من كل ما له لا من الثالث. وان لم يوصي به لانه واجب. الله تعالى قال - 00:34:47

من بعد وصية يوصى بها او دين يعني ان التركة لا يستحقها الورثة الا بعد قضاء الديون وبعض الناس يغفلون عن ذلك فيقتصرن في قضاء الديون التي لله كالحج الواجب او الكفارة او الزكاة - 00:35:17

فهذا تقصير الواجب ان الديون يخرج من رأس المال سواء اوصى به او لم يوصي به لكن قال المؤلف رحمة الله وان قال ادوا الواجب من ثلث بدأ به فان بقي منه شيء اخذه - 00:35:37

صاحب التبرع والا سقط. لو ان الموصي قال اقضوا ديوني او ادوا الواجب علي من ثلثي فحين اذ تقضى هذه الديون من الثلث اذ انتهي الثلث وهي لم تنتهي فانها تشتكى من بقية رأس المال. لكن اذا انتهى - 00:35:57

ثلث وهي لم تنتهي او اذا ثني الثلث فانه يسقط حق صاحب التبرع لو كان ثلث ماله خمسون الف ريال. وقال اقضى الديون من ثلث مالي. واوصى لزيد من الناس بعقد - 00:36:27

عشرة الاف ريال. وكانت ديونه خمسين الف ريال. فهل يستحق زيدا شيئاً؟ هل يستحق زيد؟ شيئاً من الوصية الجواب لا لانه لم يفضوا شيء بعد ثلث المال وهو امر بقضاء الديون من الثلث. والديون واجبة فلا تتحاص مع - 00:36:47

مع الموصى له. واذا بقي له شيء اخذه والا سقط. الا لو ان الورثة اجاب حينئذ فهو من جنس الوصية باكثر من الثلث اذا اجازها الورثة تجوز. اما اذا لم يجيز ذلك فانه يسقط حق - 00:37:07

اووصى له لان الديون مقدمة على آآ المتبرع به ما دام قد عين قضاء الديون من السلوك ثم انتقل المؤلف رحمة الله تعالى الى الموصى له فقال باب الموصى له - 00:37:27

وهو الركن الثاني من اركان الوصية الموصى له يعني المراد به الموصى له بشيء من من المال. اما الموصى له بالتصرف فانه يسمى موصى اليه. وسيذكره المؤلف رحمة الله تعالى - 00:37:47

لاحقاً ويدرك شروطه. وانما يذكر هنا شروط الموصى له بالمال. قال رحمة الله يصح تصح لمن يصح تملكه. في الجملة شروط الموصى له بالمال هي شروط الموقوف عليه. وقد سبق معنا ان المؤلف رحمة الله تعالى قال في الوقف وكذا الوصية يعني انه اشترطوا في الموصى له بالمال ما يشترط - 00:38:07

للموقوف عليه فنجيل الى هذا الموضوع لكن نمر على كلام المؤلف رحمة الله. قال تصح لمن يصح تملكه اذا يشترط في الموصى له ان يكون من يصح تملكه. اما من لا يصح تملكه فانه لا تصح الوصية له. كما سيأتي - 00:38:37

لا تصح الوصية لملك او جنى او حيوان لان هؤلاء لا يصح تملکهم. وافاد قوله من يصح تملكه الا تصح الوصية للمسلم والكافر على حد سواء. الا انه سبق في الوقف ان الكافر - 00:38:57

غير المعين اذا لم يكن من الاقارب يعني على وصف اه الاقارب ونحوهم فانها لا تصح الوصية لهم. لو قالها اوصي بما هذا على اهل الذمة. هذه الوصية لا تجوز لكن لو قال اوصي بما هذا على فلان او لفلان وهو من اهل الذمة فان الوصية جائزة. قال المؤلف رحمة الله تعالى - 00:39:17

ولعبد مشاع كثالثه ويعتق منه بقدرها. ويأخذ الفاضل وبمائة او معين لا يصح له. طيب الوصية للعبد نذكرها باختصار لا تخلو الوصية للعبد من حالتين اما ان يوصي لعبد هو او لعبد - 00:39:47

في غيره فإذا أوصى لعبده فلا من حالي اما ان يوصي له بشيء مشاع او يوصي له بشيء مشاع كان يقول  
او صيت لعبي فلان بثلث مالي او بربع مالي فان الوصية له تصح - [00:40:07](#)

وبناء على ذلك يعتقد من هذا العبد بقدر الثلث. لانه هو يمثل شيئا من المال فيعتقد منه بقدر وان فضل شيء من الثلث فانه يأخذه.  
ولهذا قال المؤلف رحمة الله ويأخذ الفاضل. الحالة الثانية اذا اوصى له - [00:40:27](#)

بمعين قال وبمائة او معين يعني ليس مشاع لا يصح له لا تصح الوصية له لماذا لانه حينئذ لا يصح تملكه هل يصح تملك العبد؟ اذا  
في هذه الحالة بمجرد موت الانسان يصلح هذا العبد ملك للورثة. فلا يصح تملكه. وكذلك - [00:40:47](#)

ذلك الحالة الثانية اذا اوصى لعبد غيره فان الوصية لا تصح لعبد غيره مطلقا بناء على انه لا يصح تملكه. قال المؤلف رحمة الله  
وتصح بحمل بحمل تحقق وجوده قبلها. تصح الوصية بحمل وتحمل - [00:41:17](#)

وتحقق وجوده اه قبلها تصح الوصية بحمل لو قال اوصى لفلان بحمل هذه الدابة فان الوصية صحيحة لانه سيأتي معنا ان الوصية  
يغتفر فيها الغرر وليس كالهبة او الهدية - [00:41:37](#)

وانما يغتفر فيها الغرر حتى لو لم يوجد الحمل فتصح الوصية. وهل تصح الوصية للحمل هذا مما يفارق فيه الوقف الوقف قالوا لا  
تصح الوصية للحمل لا لا يصح الوقف على الحمل منفردا. لانه لا يملك - [00:41:57](#)

الا اذا كان تبعا لغيره. اما الوصية فانهم يقولون تصح لحمل تتحقق وجوده قبلها. يعني قبل الوصية فإذا كان الحمل موجودا  
الجنيين موجودا قبل الوصية فان الوصية له - [00:42:17](#)

صح كيف تتحقق وجوده قبلها؟ قد يقال تقدم الطلب يقولون اذا وضعت المرأة قل من ستة اشهر من الوصية فاننا نكون بذلك قد  
تحققنا من وجود الحمد قبل الوصية. لانها اقل مدة - [00:42:37](#)

الحامل هي ستة اشهر لما سبق الاستدلال عليه من القرآن ان الله تبارك وتعالى قال حمل الفCHAN فيه ثلاثون شهرا وفي الاية الاخرى  
قال فصاله في عامين فاذا نقصنا من ثلاثين شهرا اربعة وعشرين شهر فالباقي ست وعشرون ستة اشهر هو اقل مدة الحمل -  
[00:42:57](#)

عند الفقهاء وبناء عليه لا يصح ان يوصي لمن تحمل به امرأة فلان او لمن تحمل به امرأة لانه ليس موجودا. والوصية لغير الموجود لا  
تصح لانه لا يصح تملكه - [00:43:17](#)

ثم قال المؤلف رحمة الله تعالى واذا اوصى من لا حج عليه ان يحج عنه بالف انصارها من ثلاثة مؤونة حجة بعد اخرى حتى تنفذ. واذا  
اوصل من لا حج عليه اذا اوصى - [00:43:37](#)

من لا حج عليه. يعني اما ان الحج لم يجب عليه او انه قد قضى الحج. او اتي بالحج الواجب فاوصى بان يحج عنه بالف. قال اوصى  
ان يحج عنى بالف ريال او بعشرة الف ريال. ماذا نفعل - [00:43:57](#)

الوقال صرف من ثلاثة ننظر هل هذه الالف اقل او اكثر من الثلث؟ اذا كانت اقل من الثلث المبلغ الذي حدده اقل من الثلث فاننا نحج  
به عنه مرة بعد اخرى حتى ينتهي المبلغ - [00:44:17](#)

قال صرف من ثلاثة مؤونة حجة بعد اخرى ما نقول نحج عنه مرة واحدة واضح واضح؟ الا اذا قال اوصى بحجية بالف فرق بحجية الف  
ويبين ان يحج عنى بالف. او يحجج عنى بالف. فاذا اوصى قال حجية بالف فان الالف يدفع - [00:44:37](#)

من يحج به عنه وما فضل يكون له لانا قد عرفنا من صياغة الموصي انه اراد نفع من يحج عنه وهذا يؤكد ما ذكرته سابقا بأنه  
على الواقف والموصي ان يحرر عباراته حتى لا تكون ملتبسة. قال المؤلف رحمة الله - [00:45:07](#)

تعالى ولا تصح لملك وبهيمة وميت وهذا ذكرته قبل قليل انه لا تصح الوصية لملك ولا لبهيمة ولا لميت ولا لجني بناء على انها لا  
يصح تملكهم. وبناء على ذلك قال المؤلف رحمة الله فان اوصى اه وان اوصى - [00:45:27](#)

فان اوصى لحي وميت يعلم موته فالكل للحي وان جهل فالنصف اذا اوصى لحي وميت فصاحب الزاد رحمة الله الحجاوي ذكر ان لها  
حالتان اما ان يعلم آموته اما ان يكون الموصي يعلم موت الميت منها - [00:45:47](#)

او يجهل وهو يقول بأنه ان كان يعلم بموت الميت منهما فالكل للحي. لو قال اوصي بثلث مالي لزيد وعمر وعمر ميت. والوصي يعلم 00:46:27  
بان عمر ميت. فحين اذ يقول كل المال -

للحي لانه لما اوصى بذلك وهو يعلم موت عمرو بحيث انه لا يمكن تملكه المال دل على انه يريد ان يصرف جميع الثلث للحي منهما.  
اما الحالة الثانية اذا جهل - 00:46:57

الوصي وفاة الميت منها قال اوصيت بخمسين الف لي عمرو وزيد وعمر متوفى والوصي لا يعلم بوفاة عمرو. فان الوصي في  
الحقيقة انما اراد نفع الاثنين. وبناء عليه الحي لا يأخذ الا نصف الثلث. اما باقي النصف الآخر من الثلث فانه لا تنفذ الوصية فيه لاننا  
تبينا - 00:47:17

ان الوصى له آلا تصح الوصية له لانه ميت ولا يوجد ما يدل لارادة الحي بكل الوصى به. قال وان اوصى بماله لابنيه واجنبي فرد  
وصيته فله التسع هاي تحتاج تركيز في الرياضيات. يقول وان اوصى بماله لابليه واجنبيه. الان ما دام - 00:47:47

انه اوصى بماله كله لابنيه واجنبي فانه قد اوصى باكثر من ثلث المال اليه كذلك؟ والوصية باكثر من ثلث الماء لا تصح الا باجازة  
الورقة فلو ان الورثة اجازوا ذلك اخذ الاجنبي الثلث واخذ كل ابن الثلث. ما دام انه لا يوجد وارث الا هذين الابنين - 00:48:17  
لكن لو ان الابنين لو ان الابنين ردا الوصية. فحينئذ تقصر الوصية بالثلث. اليه كذلك؟ واذا اقتصرت الوصية بالثلث فان الثلث  
يشترك فيه الادنان والاجنبي وبناء عليه كم يكون نصيب الاجنبي؟ ثلث الثلث وهو التسع. وضحت - 00:48:47

اعيد مرة اخرى عبارة المؤلف قال وان وصى بماله لاجنبي لابنيه واجنبي فرد وصيته فله التسعة وهكذا لو ان كان له ثلاثة ابناء  
سيكون لاجنبي واحد من اتنعش صح؟ ولو كان له اربعة ابناء سيكون له واحد من خمسة عشر - 00:49:17  
وهكذا. ثم ذكر المؤلف رحمة الله تعالى بباب الوصى به. وهو الركن ثالث من اركان الوصية الموصى به والمزاد به المال. قال المؤلف  
رحمه الله تعالى تصح بما يعجز عن تسليمه كآبق وطير في هواء وبالمعдум ك بما يحمل حيوانه وشجرته ابدا او مدة معينة - 00:49:37

الوصية يغتفر فيها ما لا يغتفر في باقية عقود التبرعات كما قلنا الجهة والغرر تجوز في الوصية عند عامة الفقهاء من المذهب  
الاربعة. ولهذا قال رحمة الله تصح بما يعجز عن تسليمه. مع انه لا يصح وقف ما يعجز عن تسليمه ولا يصح وقف هبة ما وهكذا - 00:50:07

قال تصح بما يعجز عن تسليمه كآبق وطير في هواء. وكذلك الشيء المفقود لو انه اوصى صديقه بجواهه المفقود. تصح الوصية لانه  
تصح الوصية بما يعجزه عن تسليمه. قال المؤلف رحمة الله - 00:50:37  
معدوم تصح الوصية بالمعдум. ولهذا اذا صحننا الوصية بالمعдум من باب اولى ان نصح الوصية بما يعجز عنه تسليمة. قال  
وبالمعдум يحمل حيوانه وشجرته ابدا او مدة معينة. لو قال اوصى - 00:50:57

ما تحمل هذه الدابة لزيد لمدة خمس سنوات صحت الوصية ولو انه قال اوصى بما تحمل هذه الدابة مطلقا لزيد صحت الوصية وكان  
له حمل الدابة الى ان تموت الدابة. سواء كان ابدا او مدة معينة - 00:51:17

فان لم يحصل شيء لو قدر بان الدابة لم تحمل او ماتت وهي لم تحمل بطلت الوصية لاننا تبينا انها لم تصادف محلا قال المؤلف رحمة  
الله وتصبح بكلب صيد ونحوه وبزيت متنجس وله - 00:51:37

ثلاثهما ولو آثار المال ان لم تجز الورثة. نعم. قال وتصح بكلب بصيد ونحوه وبزيت متنجس. بينما لا تصحبت اه عفوا بينما لا تصح او  
لا يصح وقف ذلك - 00:51:57

فالهبة تصح هبة المال وهبة ما تجوز آآ منفعته مع الحاجة ككلب الصيد وجلد الميتة المؤلف قال وتصح بكلب صيد ونحوه. مثل جلد  
مثل جلد ميتة. وبزيت متنجس. لكن الزيت المتنجس لا - 00:52:17

الصحة الوصية به اذا كان على مسجد حتى لا ينجس المسجد. قال وله ثلاثهما ما معنى وله ثلاثهما يعني للموصى له ثلاثهما وليس له  
الجميع. قال ولو كثر المال ان لم تجز ان لم تجز - 00:52:47

الورثة مثل ذلك لو ان انسان عنده مليون ريال وعنده كلب صيد. فقال اوصيت بكلاب الصيد لزيد من الناس لا يجوز بيع كلاب الصيد لكن لو بيعت قيمتها اقل بكثير من ثلث المال. اليك كذلك - [00:53:07](#)

فحييند هل يأخذ الموصى له جميع كلاب الصيد؟ المؤلف يقول وله ثلثه يعني كلاب الصيد لا تلحق بالمال وانما كما انه ليس له ان يوصي بشيء من ماله الا بالثلث - [00:53:37](#)

قال ان اجاز الورثة فكذلك ليس له ان يوصي بما ليس بمال مما تصح الوصية به الا بالثلث فاقل واضح؟ نقل بعد الاذان. قال المؤلف رحمة الله تعالى وتصح بمجهول كعبد وشاه - [00:53:57](#)

وهذا بناء على ما ذكرناه قبل الاذان بان الوصية تجوز مع الغرر ولا يشترط لصحتها انتفاء الغرر فتجوز مع الجهة ومع تجوز في المعدوم وتجوز بما لا يقدر على تسليمه. لكنها هنا مسألة وهي انه اذا اوصى بمجهول - [00:54:17](#)

فما هو المقدار الذي يستحقه الموصى له؟ لو قال اوصيت لزيد بشاة الموصى له قطبيع من الغنم. فما الذي يستحقه؟ قال المؤلف رحمة الله ويعطى ما يقع عليه الاسم العرفي. يعني اقل ما يقع ما يقع عليه الاسم العرفي هو الذي يجب له - [00:54:37](#)

لماذا؟ لانه هو القدر المتيقن. فلا يثبت ما زاد عليه. وإنما القدر المتيقن هو اقل ما يقع عليه الاسم كما هو الحال في الاقرار لو انه اقر بشيء وجب عليه اقل ما يقع عليه الاسم. قال المؤلف رحمة الله الاسم العرفي - [00:55:07](#)

هل يقدم الحقيقة العرفية او تغلب الحقيقة بمعنى لو جرى العرف بالتعديل بهذا هذا الشيء خلافا للحقيقة. صاحب الزاد رحمة الله الحجاوي قال يغلب الاسم العرفي. والمذهب انه كما في الاقناع المنتهي يغلب الحقيقة لانها هي الاصل. ثم قال المؤلف رحمة الله تعالى واذا اوصى بثلثه - [00:55:27](#)

حدث مالا ولodie دخل في الوصية. او انه اوصى لشخص او لجهة بثلث ماله ثم حصل له مال بعد الوصية فانها تدخل في الثلث. لو قال اوصيت لزيد بثلث مالي - [00:55:57](#)

وكان ماله عند الوصية مئة الف ريال ثم اصبح ماله عند الموت ثلاث مئة ريال. فان زيدا الموصى له يستحق مئة الف ريال. لان الموصى اذا استحدث مالا فان انها تدخل في الوصية. قال المؤلف رحمة الله فاستحدث مالا ولو دية. وصورة المسألة - [00:56:17](#) ان الموصى لو انه قتل عمدا او خطأ واحتد الدية فان هذه الدية تدخل في الوصية فيستحق الموصى له بالثلث ثلث الدية. لانها دخلة في الوصية. لماذا تدخل في - [00:56:47](#)

لان الدية انما تجب للميت بدل نفسه. ونفسه له فكذلك بدنها. ولهذا يقضى منها والمؤونة التجهيز قبل قسمة التركة لا يختص بها الورثة وإنما يجب تجري عليه الحقوق الخمسة المعروفة التي - [00:57:07](#)

تأتي في الفرائض ان شاء الله. قال مالح رحمة الله تعالى من اوصى له بمعين فتلت بطنته. لو قال اوصي بهذه السيارة لجدي من الناس ثمان السيارة سرقت فان الوصية تبطل حينئذ. سواء كان ذلك قبل موت الموصى او بعده قبل القبول - [00:57:27](#) او بعده اذا بعد القبول هذا واضح انها تبطل على ملكه وإنما المراد قبل القبول. قال المؤلف رحمة الله تعالى وان ترث مالوا غيره فهو للموصى له ان خرج من ثلث المال الحاصل للورثة. اما اذا حصل العكس وهو ان - [00:57:47](#)

مال كله هو ان المال كله ترث الا هذا القدر الموصى به. اوصى بزياد من الناس بسيارة عنده مال مقداره مليون ريال ثمان المال كله سرق وبقيت السيارة والسيارة قيمتها خمسون الف ريال هل يشارك الورثة الموصى - [00:58:07](#)

في هذه العين؟ الجواب لا. قال المؤلف فهو للموصى له ان خرج من ثلث المال. يعني اذا كان لا يزيد على ثلث المال قال يتلف المال على الورثة لان حقه قد تعين بهذه العين الموصى به. وقد سبق - [00:58:27](#)

ان الاعتبار في تحديد ثلث المال هو عند الموت لا عند الوصية. قال الوالد رحمة الله تعالى باب الوصية بالانصباء والاجزاء. والانصبة جمع نصيب. والاجزاء جمع جزء قال المؤلف اذا اوصى بمثل نصيب وارث معين فله مثل نصبيه مظلوم الى المسألة. لو قال اوصي - [00:58:47](#)

لآخر بمثل ميراث زوجته. فاننا نعطي الاخ مثل ميراث الزوجة فإذا قسمنا المسألة واعطينا الزوجة سهام ثبتت لآخر مثل سهام الزوجة

ثم نفعل في المسألة كما نفعل بالعون. فلو انه هلك هالك عن زوجة وابن فان الزوجة لها الثمن - 00:59:17  
والابن له الباقي فتكون المسألة من ثمانية الزوجة تأخذ واحد والابن يأخذ الباقي والاخ الذي اوصي له بمثل ميراث الزوجة يأخذ واحد  
اذا جمعنا واحد زائد سبعة ثمانية زائد واحد تسعة المسألة الى تسعه هذا المراد بكلام المؤلف رحمه الله تعالى - 00:59:47  
قال فاذا اوصى بمثل نصيب ابنته وله ابنان فله الثالث. لاننا نجعله واحد منهم فيكون له الثالث كان له ابن ثالث قال وان كانوا ثلاثة فله  
الربع وهذا ايضا واظح. قال وان كان معهم بنت فله التسعا - 01:00:07

ووهذا ايضا واظح كما قلت طربينا مثال والمثال السابق الذي ضربته يقاس عليه اه غيره قال وان وصى له مثل نصيب احد ورثته ولم يبيس كان له مثل مال لاقلهم نصبيا. الحاله الثانية - 01:00:27

يعطى المثل يعطى مثل ما لقلهم نصيباً. فإذا أوصى بزيـد - 01:00:47

بمثل ما لاحد الورثة والورثة ابن وبنـتـ فـانـهـ يـعـطـيـ مـثـلـ نـصـيـبـ الـبـنـتـ لاـ مـثـلـ نـصـيـبـ الـابـنـ فـتـكـوـنـ الـمـسـأـلـةـ مـنـ أـرـبـعـةـ اـثـنـيـنـ لـلـابـنـ وـوـاـحـدـ  
للـبـنـتـ وـوـاـحـدـ لـلـمـوـصـيـ لـهـ قـالـ المـؤـلـفـ رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ - 01:01:17

ومع زوجة وابن تسع لما سبق ان الزوجة تأخذ الثمن واحد والابن يأخذ بقى الباقى سبعة فيكون نصيب الموصى له هو مثل نصيب الزوجة لأنها الاقا، فـ هذه المسألة - 01:01:37

وحيئذ يكون له واحد من تسعة فيكون له التسع. كذلك احيانا يوصي الموصي فيقول اوسي بفلان بسهم من مالي. اذا سبق معنا انه  
يهدى له بعثا. مساحه وارث معن: والحالة الثانية بعثا - 01:01:57

راسي وارت غير معين. والحالة الثالثة ان يوصي له بسهم فيقول اوصي بفلان بسهم من مالي حينئذ كم يستحق الموصى له؟ قال المؤلف حمزة الله وسمه ما: ماله فله سدس له سدس لمانزا - 01:02:17

وقوله له سدس يعني يعطى كالسدس المفروض. وهذا جاء عن علي بن مسعود رضي الله عنهما قالوا لان لا السهم في كلام العرب  
طاعة عا السدس فام انه هاله هاله - 01:02:37

عن زوجة وابن وقد اوصى لزيد بسهم من ماله فاننا نعطي الزوجة الثمن ونعطي الموصى له السادس ونعطي في هذه المسألة السابقة  
نعطي الموصى له السادس ثم الباقي نعطي ثمنه النصف معاً وباقي المال ينبع من انه اذا امتحن له - 01:02:57

الدار الذي يجب على الورثة ان يبذلوه حينئذ الموصى له قال المؤلف رحمة الله تعالى اعطاء الوارث ما شاء يعني يعطيه الوارث اي

دون تقدير لانه يصدق عليه انه قد اعطاه شيئا من ماله او اعطيه جزءا من ماله او حظ من ماله فلو ان انسان قال اوصي لفلان بشيء من ماله مكان التركة ما من بحال فقام العرش اعطيه مائة ريال وتمام حذف اذنه من التركة - 01:04:17

انهم قد اعطوه جزءاً متمولاً. قال المؤلف رحمة الله تعالى بباب الموصى اليه. وهذا في النوع الثاني من انواع الوصية لاننا قلنا باعدهم تكملاً بالباقي بعد النهاية بحسب الترتيب فهذا كان انتقاماً لهم - 01:04:37

بالتصرف بعد الموت فان الموصى اليه يسمى موصى اليه. ولا يسمى موصى له الموصى له العرف انه يطلق على الموصى له بالمال.

ما حكم قبول الوصية؟ يعني اذا اوصى اليك شخص بامر بان تلي رعاية ابنائه او تزويج بناته او ما شابه ذلك فما حكم قبول الوصية؟

الله عنهم وفيه اعنة لاخيه المسلم. اما اذا كان الانسان يخشى على نفسه التقصير فالاسلم له الا ادخل في الوصية لئلا يضيع الحق

ولو عبداً ويقبل او ويقبل باذن سيده. لما ذكرنا الموصى له بالمال قلنا انه اشترط ان يكون من يصح تملكه على التفصيل السابق. حتى ولو كان كافراً. اما الموصى له - 01:05:57

وبالتصرف فإذا كان الموصي مسلماً اذا كان الموصي مسلماً فلابد ان يكون الموصى اليه فيه شروط. او لابد ان يكون الموصى اليه مستجعماً الشروط التالية الشرط الاول لابد ان يكون الموصى اليه مسلماً. الشرط الثاني لابد ان يكون مكلفاً باذن يكون بالغاً - 01:06:17

عاقلاً لأن غير المكلف لا يلي التصرف لنفسه فكيف يلي التصرف عنه؟ غيره. الشرط الثالث ان يكون عدلاً فلا يصح الوصية الى الفاسق لأن الفاسق مظنة الا يقوم بالامر على - 01:06:47

قال رشيد لابد ان يكون الشرط الرابع في الموصى اليه ان يكون رشيداً وهذا يختلف فإذا كان هذا الامر في المال فالمعتبر الرشد في المال. اما اذا كان في تزويج البنات مثلاً يكون رشيداً في قضايا - 01:07:07

النکاح لأن الرشد في كل شيء بحسبه. قال المؤلف رحمة الله تعالى اه ولو فتصح الوصية الى العبد لكن بشرط ان يكون قبولة باذن سيده لأن منافع العبد مستحبة لسيده - 01:07:27

فلا تفوت عليه الا باذنه. ثم قال المؤلف رحمة الله تعالى وان اوصى الى زيد وبعده الى عمرو ولم يعزل زيداً اشتراكاً لا ينفرد احدهما بتصرف لم يجعله له. اذا اوصى الى اكثر من شخص لا يخلو - 01:07:47

من حالتين اذا اوصى لاثنين من شخص لا يخلو من حالتين. الحالة الاولى الا يرتب احدهما بعد الآخر. كان يقول اوصيت الى فلان بتزويج بناتي. ثم يقول اوصيت الى فلان الآخر بتزويج بناتي. فحينئذ - 01:08:07

اشترك هؤلاء الموصى لهم كما لو اوصى لهم بصياغة واحدة فلا ينفرد احدهم بالتصرف ولهذا قال اذا اوصى الى زيد وبعده الى عمرو ولم يعز زيداً اشتراكاً ولا ينفرد احدهما بتصرف لم يجعله له فلا يملك احدهما ان يتولى التزويج مثلاً الا مجموع الاثنين لانه جعل هذا - 01:08:37

تصرف لهما جميعاً ولم يجعله لاحدهما بانفراد. كما هو شأن في الوكيل فان غاب احدهما او مات فان القاضي يقيم مقام الذي غاب او مات شخصاً اميناً الحالة الثانية ان يجعل لكل واحد منهم التصرف على استقلال او يقول الوصي فلان ثم بعده فلان فحينئذ - 01:09:07

يملك من جعل له التصرف على استقلال ان يتصرف دون الرجوع الى الشخص الآخر. وها هنا مسألة وهي هل الموصى اليه؟ يملك ان يوصي الى غيره فيما اوصي به اليه - 01:09:37

اعني لو ان شخصاً اوصى الى اخيه بتزويج بناته هل يملك الاخ ان يوصي بتزويج بنات اخيه الى غيره بعد وفاته؟ نقول باذن الموصى اليه ليس له ان يوصي الى غيره الا اذا جعل له ذلك الموصية - 01:09:57

اما اذا لم يجعل له الموصي الایصال الى غيره فإنه لا يملك الایصال الى غيره وقد سبق نحو هذه المسألة في الوكالة قال المؤلف رحمة الله تعالى ولا تصح وصية الا في تصرف معلوم يملكه الموصي كقضاء دينه وتفرقة ثلثه والنظر - 01:10:27

في صغاره. ولا تصح بما لا يملكه الموصي كوصية المرأة بالنظر في حق اولادها الاصغر ونحو ذلك اذا كان الموصى فيه تصرفه فإنه اشترط في هذا التصرف الموصى فيه امور. الامر الاول ان يكون - 01:10:47

التصرف معلوماً ان يكون التصرف معلوماً انه اذا كان التصرف غير معلوم افضى ذلك الى ان يتولى الموصى اليه شيئاً لم يوصي له به. ولهذا نشترط العلم في التصرف كما نشترط العلم في الوكالة فلا بد ان - 01:11:07

يكون الوكيل عالماً بمحل التوكيل لا يصح ان يتولى التوكيل في شيء لا يعلمه. الشرط الثاني قال يملكه الموصي ومثل المؤلف لذلك قضى اي دينه وتفرقة ثلثه والنظر لصغاره. اما ما لا يملكه - 01:11:27

الموصى فإنه لا يصح له ان يوصي به الى غيره. لماذا؟ لأن من لا يملك التصرف بالشيء لا يملك ان ينبع غيره مقامه من باب اولى. وقد مثل المؤلف رحمة الله في ذلك فقال كوصية المرأة - 01:11:47

بالنظر في حق اولادها الاصابع ونحو ذلك. لو ان امرأة كذبت في وصيتها فقالت وقد اوصيت الى اخي مثلا بالنظر في اولادي نقول  
بان هذه الوصية لا تصح لان المرأة ليست ولية على اولادها في حال حياتها فكيف لها ان تقيم - [01:12:07](#)

غيرها بعد وفاتها في امر لا تملكه اياه. فمن لا يملك الشيء بنفسه من باب اولى الا يملك اه التوصية به بعد وفاته ومثله لو اوصى الاب  
بالنظر لاولاده البالغين الراشدين لغيره بعد وفاته فان هذا لا يصح لانه لا يملكه هو في - [01:12:27](#)

في حياته قال المؤلف رحمة الله تعالى ومن وصي في شيء لم يصل وصيا في غيره. بناء على انه قد استفاد الاذنا او استفاد التصرف  
بالموصى به بالاذن. فكان مقصورا على ما اذن له فيه كالوكيل. كما ان الوكيل اذا وكل في شيء لا يملك - [01:12:47](#)

التصرف في غيره فكذلك الوصية. ومن المسائل لو ان الانسان اه او صي بقضاء الدين. الموصى اليه او صي بقضاء الدين فجحد ورثة  
قضاء الدين او ابو ذلك. والموصى اليه يعلم ثبوت الدين - [01:13:07](#)

فان له حينئذ او ينبغي ويجب عليه ان يتولى بنفسه قطاء الدين من التركة وان لم علم الورثة لان هذا واجب عليه وقد ثبت الحق اه  
اه وقد ثبت الحق وكذلك لو اوصي بتفريق - [01:13:37](#)

اه لو اوصى اليه بتفريق ثلثه او بنحو ذلك وامتنع الورثة فان له قطاء ذلك مما في يده باطلما يعني لو كان عنده مال للميت فانه يجوز  
ان يقضى به دين الميت او ان ينفذ - [01:13:57](#)

انتبه وصيthem وان لم يرضي الورثة ما دام انه لم يجاوز الثالث. قال وان ظهر عن الميت دين يستغرق آآ بعد تفرقة الوصي لم لم يضمن  
لو ظهر على الميت دين يستغرق التركة بعد تفرقة - [01:14:17](#)

الوصي الثالث الموصى اليه بتفرقتها. فهل يضمن لو اوصى زيد الى عمرو بان يفرق ثلث ماله عن فقراء او على جهة معينة. فلما مات  
تولى زيد الوصية ونفذها. ثم بعد تنفيذ الوصية - [01:14:37](#)

حضر مجموعة من الدائنين واثبتوها ديونا لهم على الميت. فانهم يرجعون على على الورثة تركة لكن هل يرجعون على الموصى بقدر  
الوصية التي نفذها؟ الجواب لا. المؤلف رحمة الله تعالى قال لم يضمن - [01:14:57](#)

لماذا لم يضمن؟ لانه لم يقع منه تعد ولا تفريط. ويده يد امانة فلا يضمن حينئذ. قال المؤلف رحمة الله تعالى وان قال ضع ثلثي حيث  
حيث شئت لم يحل له ولا لولده. اذا قال الشخص ضع ثلثه حيث شئت - [01:15:17](#)

فانه لا يحل ان يضعه الموصى اليه له ولا لولده ولا ورثته ايضا لماذا؟ لانه متهم في حقهم سواء كانوا اغنياء او فقراء. وليس له ان  
يضعه في يده هو لانه لا يملك ان يملك نفسه من نفسه. وهذه المسألة في - [01:15:37](#)

حقيقة يقع التقصير فيها من كثير من الناس سواء في الوصية او في الزكاة او في الوكالة يعني يقول شخص مثلا فرق وصيتي على  
اعمل ان شئت فيفرقها على نفسه وعلى اقاربه. او يقول فرق زكاتي على المحتجين فيأخذ الزكاة لنفسه يقول انا من المحتجين. او  
يقول وكلتك بان - [01:16:07](#)

اشترى لي سلعة وتكون هذه السلعة موجود عنده مثلها. فيشتريها له منه هو. كل هذا لا يصح وقد سبق معنا في قال المؤلف رحمة الله  
تعالى ومن مات بمكان لا حاكم فيه ولا وصي جاز آآ حاز بعض من حضر من المسلمين تركته - [01:16:27](#)

و عمل الاصلاح فيها من بيع وغيره. لو ان الانسان مات بمكان لا حاكم فيه ببلد غير مسلم لا يوجد فيه قاضي ولا يوجد فيه وصي  
يتولى رعاية اموال اه الميت - [01:16:47](#)

يقول المؤلف رحمة الله حاز وبعض النسخ حاز لبعض من حضر من المسلمين تركته فمن حضر وكان حاضرا عنده فانه يحوز التركة.  
يجمع التركة التي كانت معه. ويعمل فيه هل اصلاح؟ قال وعمل فيها الاصلاح من بيع وغيره لانه احيانا تكون تتلف فحينئذ يعمل فيها  
الاصلاح من بيع او غيره - [01:17:07](#)

لان هذا موضع طرورة هو في الاصل لا يملك ذلك لانه ليس بوكييل ولا وصي ولا وارث لكنه ملك هذا بالاذن الشرعي رعاية للمصلحة.  
طيب او احتاج ان ينفق عليها يعني مثلا كان نتركها بهيمة انعام تحتاج ان ينفق عليها - [01:17:37](#)

فهل يرجع الورثة بما انفق؟ نقول انه يرجع ان نوى الرجوع والا ينوي الرجوع فانه لا يرجع لانه حينئذ متبرع. وقد معنـى نظير هذه

المسائل. وبهذا ينتهي كلام المؤلف رحمة الله تعالى في أحكام الوصية. وبه ينتهي آا  
01:17:57 -  
كلام المؤلف رحمة الله تعالى في أحكام المعاملات المالية وهو اخر درس لنا في هذا الفصل ونستأنف ان شاء الله الدورة في الفصل  
القادم في شرح بقية الفقه. اسأل الله تبارك وتعالى للجميع مزيدا من العلم النافع والعمل الصالح. اللهم -  
01:18:17 -  
اللهم فقهنا في الدين وعلمنا التأويل. اللهم صلي وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين -  
01:18:37 -